

Basic and Administrative Institutions in the Legal System in Libya

Mustafa Karim Talal¹, Seyyed Abolhasan Navvab²
Seyyed Mohammad Mahdi Hosseinpoor³, Ahmad Khoshyar⁴

(Received: 2023 September 27; Accepted: 2023 December 26)

Abstract

The Arab Republic of Libya has experienced numerous changes in the realm of constitutional law and political systems. In the recent era, following its independence from Italian occupation, Libya transitioned from a monarchy under the 1951 constitution to a republican system led by the Revolutionary Council in 1969. The leadership of the revolution played a central role in governance. The Green Book, as a supplementary annex to the Constitution, formed the constitutional values of the state until the 2011 revolution, which led to the overthrow of the dictatorial regime and the establishment of new constitutional and administrative systems in Libya. The central question of this study is: What are the political and administrative components that constitute the governmental system of Libya? Employing a descriptive-analytical approach, the research examines the key institutions and entities in the country, such as the head of state, the General People's Congress secretary, the parliament, the supreme judicial courts, and local and administrative institutions. One of the key recommendations put forward by this research is to prioritize religious and national foundations while also incorporating the latest advancements in human achievements.

Keywords: Libya, legislative authority, Supreme Court, democracy, constitutional judiciary.

1. MA, University of Religions and Denominations.

2. Associate professor, Faculty of Denominations, University of Religions and Denominations.
Email: navvab@urd.ac.ir

3. Assistant professor, Faculty of Denominations, University of Religions and Denominations.
Email: smm.hosseinpoor@urd.ac.ir

4. MA student, Private Law, Faran Mehr-o-Danesh Institute. Email: ahmad.khoshyar@gmail.com

المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني في ليبيا

مصطفى كريم طلال^٥، السيد أبو الحسن النواب^٦

السيد محمد مهدي حسين بور^٧، أحمد خوش يار^٨

[تاريخ الوصول: ١٤٠٢/٠٧/٠٥ هـ ش؛ تاريخ القبول: ١٤٠٢/٠٩/٢٥ هـ ش]

المستخلص

مرت على جمهورية ليبيا العربية عدة تحولات في مجال القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ففي العهد الأخير وبعد الاستقلال من الاحتلال الإيطالي، عاشت النظام الملكي بعد تشريع دستور عام ١٩٥١، وفي عام ١٩٦٩ استبدل مجلس الثورة، النظام الملكي بالنظام الجمهوري، وامتلك قيادة الثورة، الدور المحوري في الحوكمة. يكوّن [الدستور و] الكتاب الأخضر كملحق مكمل للدستور، القيم الدستورية لهذه الدولة حتى ثورة عام ٢٠١١ التي انقلع فيها النظام الدكتاتوري، وأنشأت الدولة الجديدة، الأنظمة الدستورية والإدارية الحديثة. السؤال الرئيسي لهذه الدراسة هو: ما هي الأنظمة السياسية والإدارية التي تكوّن النظام الحكومي الليبي؟ قام البحث بمنهج وصفي-تحليلي بدراسة أهم المؤسسات والجهات [في هذه الدولة]، كرئيس الدولة، والأمين للمؤتمر الشعبي العام، والبرلمان، والمحاكم القضائية العليا، والمؤسسات المحلية والإدارية. ويكون الاهتمام بالجذور الدينية والقومية في جنب استخدام أحدث الانجازات البشرية، من أهم مقترحات هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، السلطة التشريعية، المحكمة العليا، الديمقراطية، القضاء الدستوري.

٥. خريج الماجستير من جامعة الأديان والمذاهب، mostafakareem1990@outlook.sa

٦. أستاذ مشارك في كلية المذاهب من جامعة الأديان والمذاهب وعميدها، navvab@urd.ac.ir

٧. أستاذ مساعد في كلية المذاهب من جامعة الأديان والمذاهب، smm.hosseinpoor@urd.ac.ir

٨. طالب الماجستير في القانون الخاص في مؤسسة مهر ودانش فاران، Ahmad.khoshyar@gmail.com

المقدمة

يعد موضوع المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني لليبيا، من الموضوعات القانونية والسياسية المهمة، التي تحاكي نوع وطبيعة المؤسسات القائمة في ليبيا، في مرحلة ما قبل ثورة عام ٢٠١١ وما بعدها. إن أكثر ما يميز تلك المؤسسات، أنها ذات طبيعة خاصة، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبيعة النظام السياسي في ليبيا، وطبيعة حكمه. بعبارة أخرى، كانت المؤسسات الأساسية والإدارية في ليبيا، تتماشى مع سياسة الحكومات في ليبيا في مرحلة الملكية، ومن ثم مرحلة الجماهيرية في عهد العقيد معمر القذافي، وفي مرحلة ما بعد سقوط نظام حكمه، والتي كانت مقسمة في كل مرحلة على نمط خاص، لا يتشابه مع التطورات المؤسساتية والإدارية، وأنظمة الحكم في البلدان الأخرى. ففي ليبيا كانت، وما زالت المؤسسات الأساسية والإدارية، تأخذ طابعاً سياسية إدارياً يتبع الحكومة ونظامها الخاص.

تأتي أهمية البحث في الآتي:

١. معرفة طبيعة المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني الليبي.
٢. إدراك أنواع المؤسسات الأساسية والإدارية في ليبيا وفق التطورات المرحلية.
٣. بيان كل نوع من المؤسسات الأساسية والإدارية في ليبيا، ووظائف ومهام كل مؤسسة من تلك المؤسسات وفق القانون الليبي.

تبرز أهداف البحث في الكشف عن:

١. السياسة المتبعة في المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني في ليبيا.
٢. أبرز الدساتير والقوانين التي كانت تدير المؤسسات الأساسية والإدارية في ليبيا.
٣. التعرف على طبيعة عمل المؤسسات الأساسية والإدارية في ليبيا وكيفية إدارتها.

تبرز إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

- ما هي أبرز المؤسسات الأساسية والإدارية في ليبيا؟ وما هو وضعها القانوني، ووظائفها، ومهامها؟

اقتضت طبيعة البحث، استعمال أسلوب البحث التحليلي، القائم على أساس الأفكار والآراء، وترجيح الراجح منها. وكذلك استعمال المنهج الوصفي، عند استعراض بعض المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الأساسية والإدارية في ليبيا. وكذلك المنهج التاريخي، لاستعراض طبيعة تلك المؤسسات منذ استقلال ليبيا وتطورها المرحلي تاريخياً. لذا قُسم البحث إلى مبحثين رئيسيين. فجاء المبحث الأول بعنوان طبيعة النظام السياسي في ليبيا وأنظمتها، والذي قسم على ثلاث مطالب، لدراسة لمحة عامة عن ليبيا ونظامها السياسي، وسلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإبراز دور المؤسسات الأساسية والإدارية خلال نظام الحكم في ليبيا. بينما يهتم المبحث الثاني لدراسة المؤسسات السياسية الأساسية والإدارية في النظام القانوني في ليبيا، والذي سلط على تقسيم المؤسسات الأساسية والإدارية وفق الفترات المرحلية، التي مرت بها تلك المؤسسات وتقسيماتها.

١. طبيعة النظام السياسي في ليبيا وأنظمتها

شهدت ليبيا، العديد من الأحداث السياسية التي رسمت ملامح النظام السياسي الليبي، سواء قبل الاستقلال، أو بعده، أو حتى ما بعد ثورة الصحوة الإسلامية عام ٢٠١١. وجميع تلك التطورات السياسية والتاريخية، حددت البنية السياسية للنظام الليبي، الذي جاء بعد مخاض طويل، عانت فيه ليبيا في ظل الاحتلال الأجنبي في مختلف المراحل التاريخية، والذي انتهى بإعطاء ليبيا الصفة القانونية في إدارة مؤسساتها الأساسية والإدارية. لذا توجبت دراسة تلك المؤسسات، الاضطلاع بطبيعة ليبيا في جوانبها العامة، لاسيما السياسية والإدارية، وطبيعة أنظمة الحكم فيها.

١-١. طبيعة النظام السياسي في ليبيا

تحتّم دراسة طبيعة النظام السياسي في ليبيا، اللّوج إلى ما تحتويه ليبيا من طابع سياسي واجتماعي، ونظام قانوني، ومعرفة اهم تطوراتّه. لذا يوجب ذلك، تقسيم المطلب إلى فرعين رئيسيين:

١-١-١. لمحة عامة عن ليبيا

تحتل ليبيا موقعاً متوسطاً في شمال إفريقيا، تبلغ مساحتها الإجمالية نحو (١,٧٦٠,٠٠٠) كم، تحدها من الشمال، مياه البحر الأبيض المتوسط، إذ يبلغ طول الشريط الساحلي للليبيا، نحو (١٩٠٠) كم، وتحدها من الجنوب، كل من النيجر وتشاد ومصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر. (المبروك، ١٩٩٠: ص ٥١)

ومن الناحية الإدارية، تقسم ليبيا إدارياً إلى (٢٢) محافظة أو شعبية. وكل محافظة أو شعبية، تنقسم إلى مؤتمرات شعبية أساسية عدة. وكل مؤتمر، ينقسم إلى كومونات، وهي أصغر الوحدات السياسية في ليبيا. وعاصمتها طرابلس التي تعد أكبر المدن الليبية. (زردومي، ٢٠١٣: ص ٦٨)

أما في الناحية البشرية، فقد يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي (٦,٥٩٧) مليون نسمة، وفق إحصائيات عام ٢٠١٠، ونسبة نمو سكاني تصل إلى (٢,٤٢٪). وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد، إذ يبلغ معدلها نحو خمسون نسمة في الكيلومتر المربع، بينما هي حوالي واحد نسمة في الكيلومتر المربع في الجنوب. وتصل نسبة عدد سكان المدن، حوالي (٨٧٪)، ونسبة عدد سكان الريف حوالي (١٣٪). (ربيع، ٢٠١١) ويعد عنصر القبيلة، مكوناً أساسياً للمجتمع الليبي، وعاملاً مهماً في أركان نظام العقيد معمر القذافي، الذي يقوم على التحالفات القبلية، أكثر من التحالفات السياسية.

ومن أبرز تلك القبائل هم الأشراف، والورفلة، والقذاذفة، والمقارحة، وترهونة، ورشفانة، وزناتة، والطوارق، والعبيدات، والبراعصة، والعواكير، والمسامير. (العياط، ٢٠٢٣)

١-٢. النظام السياسي في ليبيا

تعود ملامح النظام السياسي الليبي إلى تاريخ ليبيا السياسي، المستمد من الحضارة الفرعونية، التي تعد من أولى الحضارات التي كان لها اتصال مع ليبيا القديمة. وذلك من خلال قيام الليبيين القدماء، بالغارات الدائمة والمتواصلة على غرب الدلتا، بحثاً عن وسائل العيش، بسبب الجفاف وغيرها من الأسباب. ثم جاء الاتصال الليبي بالإغريق في عصر الحضارة القرطاجية، التي تعد أهم المحطات التاريخية التي نشأ من خلالها النظام السياسي في ليبيا، عندما تم تأسيس مدينة قرطاج في القرن السابع قبل الميلاد، فأخذت تفرض حمايتها على المدن الكبرى في ليبيا، إذ كان لها قوانينها الخاصة، وقضاة يحرصون على تنفيذ القوانين. (Metz, 2002: p13-15) إلا أنها تعرضت للسيطرة الرومانية، وظلت عليها حتى الفتح الإسلامي عام ٦٦٣ م. وأخذت ملامح النظام السياسي تتغير فيها، فأصبحت إقليماً تابعاً للدولة الإسلامية، لأهداف دينية، وعسكرية، وجغرافية في كل من العهد الأموي، والعهد العباسي، وعهد الأغالبة، ومن ثم الفاطميين، والزيريين، والحفصيين، وعهد بني ثابت، وبني مكي. وأصبحت سياسياً تتبع تلك الدول والإمارات، حتى الاحتلال الإسباني عام ١٥١٠ م، بسبب الفراغ السياسي الذي عاشته ليبيا بعد صراع الحفصيين والمماليك. إلا أنها عادت للحكم الإسلامي عندما أصبحت طرابلس من الولايات العثمانية في عام ١٥٥١ م، وحكمتها الكثير من الزعامات السياسية العثمانية حتى مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، عندما بدأت الأطماع الإيطالية في المنطقة العربية، لتخضع ليبيا بعد ذلك للاحتلال الإيطالي. (زرزومي، ٢٠١٣: صص ٥٧-٥٩)

برزت في ليبيا مع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ قيام الجمهورية الطرابلسية، وتم إعلان الاستقلال عن إيطاليا من جانب واحد، وذلك في عام ١٩١٨. وأصبح لها نظام سياسي مكون من

مجلس الرئاسة الجمهورية، ومجلس شورى، يتكون من شيوخ القبائل. إلا أنها لم تدم طويلاً بعد أن سيطرت إيطاليا على ليبيا بالكامل. (عميش، ٢٠٠٨: ص ٦١) فبرز الليبيون لمواجهة السياسة الإيطالية، من خلال المقاومة التي قام بها عمر المختار ضد الاحتلال الإيطالي لليبيا. إلا أنه لم يتمكن من وضع سياسة جديدة للبلاد بعد فشل ثورته وإعدامه عام ١٩٣١. فظهر بعد ذلك نوعاً جديداً من المقاومة في ليبيا، لرسم ملامح النظام السياسي الليبي، من خلال المقاومة السياسية التي تبنتها الحركات السياسية والأحزاب في ليبيا، كحزب الإصلاح الوطني الطرابلسي، الذي دعا إلى تأهيل الطرابلسيين لتولي شؤون الإدارة والحكم، والحركة السنوسية التي حملت منهجاً سياسياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً، تدعو إلى استقلال ليبيا، وحركة التحرر الوطني التي استمدت النشاط السياسي من مصر، بعد أن كانت مرتبطة بها فكرياً وسياسياً. (زردومي، ٢٠١٣: صص ٦١-٦١) فحاولت تلك الحركات السياسية، رسم ملامح النظام السياسي لليبيا، فلم تتمكن إلا بعد إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم (٢٨٩) في عام ١٩٤٩، الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز عام ١٩٥٢. (حبيب، ١٩٨١: ص ٥٦) ومن هنا بدأت تظهر في ليبيا ملامح النظام السياسي الحديث، بالرغم من كونه كان تحت وصايا الأمم المتحدة، على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية. فتكونت في ليبيا في عام ١٩٥٠، جمعية تأسيسية من (٦٠) عضواً، يمثلون كل إقليم من أقاليم ليبيا بالتساوي، وبرئاسة مفتي طرابلس، حتى تمكنت من تقرير شكل الدولة، عندما تم الاتفاق على النظام الاتحادي. وكلفت الجمعية التأسيسية، لجنة لصياغة الدستور. فقامت تلك اللجنة بدراسة النظم السياسية الاتحادية المختلفة في العالم، وقدمت تقريرها إلى الجمعية التأسيسية في عام ١٩٥١. وفي العام نفسه، أعلنت الجمعية التأسيسية عن تشكيل حكومة اتحادية لليبيا مؤقتة في طرابلس، برئاسة محمود المنتصر. ثم نقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، السلطة كاملةً، ماعدا ما يتعلق بأمور الدفاع، والشؤون الخارجية، والمالية. ثم أعلن الدستور في العام نفسه، وتم اختيار إدريس السنوسي ملكاً للمملكة الليبية المتحدة، وفق نظام فيدرالي يضم ثلاثة ولايات: طرابلس، وبرقة، وفزان. (بلال، والعقيد، ١٩٧٠: ص ١٩)

٢-١. أنظمة الحكم في ليبيا

شهد عام ١٩٥١، إعلان ليبيا كمملكة متحدة مقسمة على ثلاث أقاليم، يحكمها الملك إدريس السنوسي. وبذلك انتهى عهد الاحتلال الاجنبي للبلاد. فواجهت مشاكل سياسية واقتصادية في آن واحد، تمثلت في إشكالية انتقال الولاء للمملكة، بعد أن كان الولاء لصيقاً بالقبيلة أكثر منها بالمملكة. وعلى أساس ذلك، بدأت مرحلة جديدة في ليبيا تدار فيها أنظمة الحكم، وفقاً للموارد الاقتصادية قبل ظهور النفط، فضلاً عن تنوع طبيعة الفكر السياسي وتجاذباته. (منيسي وآخرون، ٢٠٠٤: ص ٢١٤) وفي ضوء ذلك، يمكن تقسيم أنظمة الحكم في ليبيا إلى ثلاثة فروع:

١-٢-١. نظام الحكم في ليبيا الاتحادية ١٩٥٢-١٩٦٣

في هذه المرحلة، كان نظام الحكم في ليبيا، قائماً على أسس الدستور الصادر في عام ١٩٥١، الذي يصنف ليبيا كدولة مركبة تأخذ الشكل الاتحادي - الفيدرالي. وهذا الدستور يتكون من (٢٠٤) مادة، ويحتوي على (١٢) فصلاً منظمة له. (زردومي، ٢٠١٣: ص ٦٤) ومن خلال هذا الدستور، تم تحديد السلطات والمؤسسات السياسية الأساسية في ليبيا الاتحادية، وكالاتي:

١-٢-١-١. المؤسسة التنفيذية (السلطة التنفيذية):

تتمثل المؤسسة التنفيذية في السلطة التي تتمثل بشخص الملك ومجلس الوزراء. فالملك إدريس السنوسي وخلفاؤه، يورثون الحكم في ليبيا، والحكومة تكون بمرسوم ملكي الذي يأتي من قوة الدستور. وفي حالة عدم تعيين خليفة الملك، يتولى مجلس البرلمان تعيين الخليفة. ويعد الملك رئيساً للدولة، يمارس صلاحياته عن طريق الوزراء. وللملك صلاحية تعيين السفراء واعتمادهم، كما يعين رئيس الوزراء والوزراء، وهم مسؤولون أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة. (شعيب، ١٩٩٢: ص ١٩٤)

٢-١-٢. المؤسسة التشريعية (السلطة التشريعية):

أخذت ليبيا في هذه المدة بالنظام النيابي الثنائي، وكان البرلمان يتكون من مجلس الشيوخ، الذي يتكون من (٢٤) عضواً. وكانت مدة العضوية في هذا المجلس، لفترة ثمانية أعوام مع تجديد النصف، كل أربعة سنوات. ومجلس النواب يمثل كافة سكان ليبيا، إذ كان النائب الواحد يمثل (٢٠) ألف مواطن ليبي، وكان عدد النواب في تلك المدة نحو (٥٥) نائب، يتمثلون بـ (٣٥) نائب عن طرابلس، و (١٥) نائب عن برقة، و (٥) نواب عن فزان. ولم تمنح المرأة حق الانتخاب في تلك المدة. وحددت مدة العضوية في مجلس النواب بأربعة سنوات، ولا يجوز للنائب الجمع بين عضوية المجلسين، أو يكون عضواً في المجلس الإقليمي والمجلس الاتحادي. (Ben-Hlim, 1992: p68)

٣-١-٢. المؤسسة القضائية (السلطة القضائية):

تعد هذه السلطة، السلطة المنفصلة عن باقي السلطات حسب نص الدستور، ويتم خلالها تعيين القضاة من طرف الملك. ويجوز له إحالة المسائل الدستورية والتشريعية إلى المحكمة العليا، إذ كانت المحاكم تقسم إلى: المحكمة العليا، والمحاكم الاتحادية، والمحاكم الإقليمية. (حبيب، ١٩٨١: ص ٨٦)

٢-٢-١. نظام الحكم في ليبيا الموحدة ١٩٦٣-١٩٦٩

خلال نظام الحكم في ليبيا الموحدة، تم تعديل الدستور الليبي في عام ١٩٦٣، إذ ألغي الشكل الاتحادي للدولة، واستبدل بنظام الدولة الموحدة عندما أقيمت حكومة واحدة، لها السلطة على أراضي الدولة كافة، وقسمت الأقاليم الليبية الثلاثة، إلى عشر وحدات إدارية، وألغيت المجالس التشريعية والتنفيذية للأقاليم، وأصبح الملك يعين جميع أعضاء مجلس الشيوخ. كما منح حق الانتخاب للمرأة، ومن هنا جاء انفراد

الملك بجميع السلطات، وأصبحت باقي السلطات عبارة عن سلطات شكلية في هذه الحقبة. (Metz, 2002: p54)

ويصنف النظام السياسي الليبي في هذه الحقبة بأنه نظام ملكي تقليدي، وبشكل أدق، نظام أتوقراطي تقليدي، يتسم بالتأكيد على الحق الملكي الوراثي في الحكم، ومحدودية الأهداف السياسية والاجتماعية، وضعف النشاط السياسي والمشاركة السياسية. ويعتمد على الأجهزة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري، في تنفيذ أهداف النظام. وعلاقة المواطن فيه بالسلطة، تتمثل في الإذعان والطاعة، فضلاً عن عدم تبلور أيديولوجية واضحة للنظام السياسي فيه. (منيسي وآخرون، ٢٠٠٤: ص ٢٢٢)

وكان للمؤسسة العسكرية في ليبيا، تأثير كبير على النظام السياسي في هذه الحقبة، إذ لعب الجيش الليبي دور كبير في إسقاط النظام الملكي في ليبيا في عام ١٩٦٩. وذلك بفعل عوامل، منها عدم ملائمة النظام السياسي المتبنى في ليبيا لطبيعة المجتمع الليبي، وذلك كونه غير متوافق مع التكوين التاريخي والاجتماعي للبلاد، مما أدى إلى حدوث اضطرابات سياسية عدة، نتيجة المواجهة بين المؤسسات الحديثة التي نشأت مع ظهور المملكة الفيدرالية، وبين الأسس القبلية للمجتمع، فضلاً عن الحراك السري، الذي قام من خلاله مجموعة من ضباط الجيش الليبي بإنشاء ما يعرف باسم الضباط الوحدويين الأحرار، والذين شكلوا نواة الإطاحة العسكرية بنظام الملك إدريس السنوسي. (حبيب، ١٩٨١: ص ٨٩)

١-٢-٣. نظام الحكم في ليبيا، عهد العقيد معمر القذافي في المدة ما بين ١٩٦٩-٢٠١١

طراً على النظام السياسي الليبي منذ عام ١٩٦٩، مجموعة من التغييرات السياسية والاجتماعية. فبعد إلغاء النظام الملكي والتوجه نحو النظام الجمهوري، لعبت شخصية العقيد معمر القذافي، دوراً مهماً في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا، على المستويين الداخلي والخارجي، إذ كان الأول من أيلول عام ١٩٦٩، هو نقطة محورية في تاريخ نظام الحكم في ليبيا، حيث وصل معمر

القذافي إلى الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر انقلاب عسكري. وكان أول عمل قام به، هو طرد الملك إدريس السنوسي، وأعطى لنفسه رتبة عقيد، فشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وغير اسم البلاد، ليصبح الجمهورية العربية الليبية. كما أطلق على نفسه لقب قائد الثورة، وشغل منصب رئيس مجلس قيادة الثورة حتى عام ١٩٧٧. (حبيب، ١٩٨١: ص ١٢١)

وأصبح نظام الحكم في عهد العقيد القذافي أشبه بالحكم المطلق، عندما قام بوضع الفلسفة والنظريات لنظام الحكم السياسي في ليبيا، وعدها بمثابة المؤسسات الأساسية، التي عن طريقها يتم الحكم في البلاد. فوضع "الكتاب الأخضر"، وهو كتاب فلسفي سياسي، ألفه العقيد معمر القذافي عام ١٩٧٥. وفيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم، وتعليقاته بشأن التجارب الإنسانية، كالاشتراكية، والحرية، والديمقراطية. ويتكون الكتاب من ثلاثة فصول، يتطرق الأول للمشاكل السياسية والسلطة في المجتمع، والفصل الثاني يتناول حلول للمشاكل الاقتصادية التاريخية بين العامل ورب العمل، والفصل الثالث في أطروحات عن الأسرة والأم والطفل والثقافة والفنون. (Vandewall, 1998: p64) وكذلك وضع النظرية العالمية الثالثة في عام ١٩٧٦، بعد نشر الكتاب الأخضر، وجعله دستوراً لليبيا، وعرض فيه ما سماها النظرية العالمية الثالثة، التي عدها تجاوزاً للماركسية والرأسمالية. وقدم أداة سياسية فريدة من نوعها، تعرف باللجان الثورية، ليس من بين أهدافها الوصول إلى السلطة، (القذافي، ١٩٧٨: ص ١٢٢) وإنما تساعده في تأكيد حكمه، في جمع عدد كبير من السلطات في يده. فنظام الحكم في ليبيا منذ عام ١٩٦٩، وحتى عام ١٩٧٧، ظل حاكمه على امتداد هذه المرحلة، يشغل فيها مناصب عدة، وهي رئاسة مجلس قيادة الثورة، والقيادة العامة للقوات المسلحة الليبية، وزارة الدفاع، ورئاسة مجلس الأمن القومي، ورئاسة مجلس القضاء الأعلى، ورئاسة مجلس التخطيط الأعلى، ورئاسة المجلس الأعلى للإرشاد القومي، ورئاسة الاتحاد الاشتراكي العربي ومؤتمره الوطني ثم مؤتمره القومي العام. وشغل منصب رئيس الوزراء من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٢. (حبيب، ١٩٨١: ص ١٧١) وفي عام ١٩٧٧، قام العقيد معمر القذافي، بإعلان "الجماهيرية"، وقيام "النظام

الجماهيري" المتمثل في اللجان والمؤتمرات الشعبية والمؤتمر الشعب العام. وفي عام ١٩٧٩، قام بحل مجلس قيادة الثورة، وإعفاء الباقين من أعضائه من جميع صلاحياتهم ومسؤولياتهم. كما شغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية. وبالتالي، فقد مارس صلاحياته بشأن هذه القوات، بصفة فردية مطلقة. وفي عام ١٩٩٠، استصدر القذافي من مؤتمر الشعب العام، ما أطلق عليه "وثيقة الشرعية الثورية"، (حمدان، ١٩٩٦: ص ٢٧٦) التي حصرت تلك الشرعية في شخص القذافي، وجعلت مجرد توجهاته وملاحظاته ملزمة التنفيذ من قبل هياكل النظام كافة. ومن خلال صلاحياته الثورية، أعطى القذافي لنفسه حق ممارسة التوجيه الثوري والترشيح الثوري للجان والمؤتمرات الشعبية، ولمؤتمر الشعب العام. وأعطى الحق للجان الثورية، في ممارسة ما أطلق عليه "التحريض الثوري"، وهو ما يعني باختصار، تدخل عناصر هذه اللجان بكل الأساليب في توجيه وتسيير أعمال اللجان، والمؤتمرات الشعبية، ومؤتمر الشعب العام عند مستوياتها التفصيلية والدنيا. والقذافي، هو الذي يقر متى تدعى المؤتمرات الشعبية للانعقاد. وهو الذي يحدد شخصياً، جدول أعمال المؤتمرات، والقضايا والموضوعات التي تبحثها وتناقشها هذه المؤتمرات. كما يتحكم عبر عناصر اللجان الثورية في الحدود التي يجب أن تتوقف عندها المناقشات والمداومات. (زردومي، ٢٠١٣: صص ٩٢-٩٣)

٢. المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني في ليبيا

تجلت المؤسسات السياسية الأساسية والإدارية في ليبيا بعد أحداث عام ١٩٦٩، ووصول معمر القذافي إلى دفة الحكم. فتمثلت الأحداث بما قامت به اللجنة المركزية للضباط الوطنيين الأحرار بقيادة معمر القذافي، التي على إثرها تم إلغاء الملكية في ليبيا. فعرف النظام السياسي والإداري في ليبيا تحولات جذرية، وذلك خاصة من حيث مؤسساته الأساسية والإدارية، وكان ذلك عبر مرحلتين: تنحصر الأولى في المدة ما بين ١٩٦٩-١٩٧٦، والثانية في المدة ما بين ١٩٧٧-٢٠١١. لذا تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب:

١-٢. المؤسسات الأساسية في مرحلة ١٩٦٩-١٩٧٦

عرف النظام السياسي الليبي في هذه المرحلة، انتاج مؤسسات جديدة متأثرة بالقومية العربية والفكر الناصري في مصر، لتشكيل مؤسسات أساسية يقرها القانون الليبي، ويعمل بها بكل صراحة. وتتمثل تلك المؤسسات التي قسمت إلى فروع بالآتي:

١-١-٢. مجلس قيادة الثورة

يعد مجلس قيادة الثورة بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية. ويمارسها بالقرارات والقوانين التي يصدرها بمراسيم. وكان المجلس يتكون من (١٢) عضواً، قائماً على أساس القيادة الجماعية. وكان العقيد معمر القذافي في هذه المرحلة رئيساً له. (حبيب، ١٩٨١: ص ١٧٣) وقد تركزت كافة السلطات في يد المجلس، ويعلمها عن طريق اعلانات دستورية، وقرارات وقوانين لا تقبل الطعن أمام أي جهة، إذ تنص المادة (١٢) من الاعلان الدستوري، الذي تم في عام ١٩٦٩، على أن "مجلس قيادة الثورة، هو أعلى سلطة في البلاد، ويمارس اختصاصات السيادة العليا، والتشريع، ووضع السياسات العامة للدولة باعتباره التنظيم السياسي، وإدارة الحكم في الجمهورية الليبية العربية" (Vandewall, 1998: p68)

كما أن المهام التي يمارسها مجلس قيادة الثورة تتلخص بالآتي:

١. وضع السياسات العامة للدولة.
٢. اتخاذ كافة التدابير التي يراها ضرورية.
٣. ممارسة السلطة التنفيذية من تعيين الوزراء، وإقالتهم، والإشراف على السياسات العامة للدولة.
٤. إنشاء المصالح العامة، وتعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، والإشراف على القوات المسلحة. (زردومي، ٢٠١٣: ص ٩٧)

٢-١-٢. مجلس الوزراء

يعد مجلس الوزراء في هذه المرحلة، بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في ليبيا. ويتشكل ويعدل بقرار من مجلس قيادة الثورة. ويتكون من مجلس قيادة الثورة والحكومة، إذ لا يقوم مجلس قيادة الثورة بممارسة الحكم بشكل مباشر، بل عن طريق مجلس الوزراء، المسؤول مباشرة أمامه. وتتمثل اختصاصات مجلس الوزراء بالآتي:

١. تنفيذ السياسات العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة، وممارسة كافة الاختصاصات اللازمة لذلك.

٢. عقد المعاهدات والاتفاقيات والمصادقة عليها بتفويض من مجلس قيادة الثورة.

٣. دراسة وإعداد كافة القوانين وفق السياسة المرسومة.

٤. ممارسة كافة الأعمال الإدارية والتنفيذية المتعلقة بتعيين الموظفين، وإنشاء البلديات وإلغائها.

وقد شكلت أول حكومة في هذه المرحلة برئاسة محمد سليمان المغربي، ونظم ثمانية وزراء، لأنها أقيمت في عام ١٩٧٠ بعد خمسة أشهر من تعيينها، لتحل محلها حكومة جديدة برئاسة معمر القذافي، ثم حكومة عبد السلام جلود في المدة ما بين ١٩٧٢-١٩٧٧. (زردومي، ٢٠١٣: ص ٩٧)

٢-١-٣. الاتحاد الاشتراكي العربي

تأسس الاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا في عام ١٩٧١، كإطار للمشاركة السياسية دون اعتباره حزباً سياسياً. وتقوم فلسفة هذا التنظيم على أنه التنظيم السياسي الشعبي، الذي يحقق تحالف القوة، والذي يقضي سامياً على الفوارق بين الطبقات الموجودة. وأوكلت إليه مهمة مساندة نظام الحكم في ليبيا، وخلق أيديولوجيا جديدة، تتماشى مع الشريعة الإسلامية. ويتكون الهيكل الأساسي له من:

١. مجلس قيادة الثورة، الذي يمثل القيادة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي.
٢. المؤتمر الوطني العام، الذي يتكون من المندوبين عن المحافظات، فضلاً عن تنظيم القوات المسلحة والشرطة. وهو قائم على الحرية والاشتراكية والوحدة، ويختص بدراسة ومناقشة سياسات الاتحاد وخططه العامة وإصدارها، ودراسة تقارير مجلس قيادة الثورة من خلال لجنة على مستوى المحافظات والوحدات الأساسية القاعدية. ومدة العضوية فيه ستة سنوات. ويجتمع مرة كل سنتين، وفي الدورات الطارئة بطلب من مجلس قيادة الثورة. ورئيس قيادة مجلس الثورة، هو رئيس المؤتمر الوطني العام، ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا. (حبيب، ١٩٨١: ص ١٧٩)

٢-٤. اللجان الشعبية

جاءت اللجان الشعبية بعد اعلان الثورة الشعبية في عام ١٩٧٣، وذلك من خلال خطاب ألقاه العقيد معمر القذافي في مدينة زوارة. وحسب قراراته، إن اللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة. وتقوم اللجان الشعبية في كل وحدة جغرافية وإدارية في ليبيا، وذلك عن طريق الانتخاب المباشر. كما أصدر مجلس قيادة الثورة، قانوناً يحدد فيه المسؤوليات الإدارية للجان الشعبية التي يتم اختيار أمين عام لها من طرف أعضائها. (Metz, 2002: p184)

٢-٥. السلطة القضائية

جاء السلطة القضائية في عام ١٩٧٣، كمؤسسة قضائية في ليبيا، عندما قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين، لكي تتماشى والشرعية الإسلامية. وتم إصدار قانون يقضي بدمج المحاكم المدنية والشرعية، وحل نظام المحاكم المزدوجة. ومن بين أهم التعديلات في النظام القضائي:

١. المجلس الأعلى للقضاء، حل محل مجلس القضاء العالي. ويتولى هذا المجلس التنسيق والإشراف على مختلف السلطات القضائية. ويرأسه رئيس مجلس قيادة الثورة. كما يضم بين أعضائه وزير العدل، ورئيس المحكمة العليا. ولا تصدر قرارات هذا المجلس إلا بحضور أغلبية أعضائه.

٢. مجلس الدولة الذي كان يعرف باسم "إدارة الفتوى والتشريع". ويعد هذا المجلس هيئة استشارية، ويضم نحو (٢٠) عضواً، (١٢) منهم من موظفي المكتب الرئيس، و(٨) من مكاتب الأقاليم في ليبيا.

أما نظام المحاكم الليبية في هذه المرحلة، فهي على الشكل الآتي:

١. المحكمة العليا: وتكون على رأس الهرم القضائي. وتنقسم إلى أقسام متخصصة هي: المدنية، والتجارية، والإدارية، والدستورية. ويتولى إدارة كل قسم خمسة قضاة، والأحكام فيها تكون بالأغلبية.

٢. محاكم الاستئناف: وهي المحاكم التي تنظر في القضايا التي تحال إليها من المحاكم الابتدائية، كما تخصص في الجنايات الكبرى.

٣. المحاكم الابتدائية: وهي المحاكم التي تعد على المستوى الثاني، والتي تنظر في جميع القضايا.

٤. المحاكم الجزائية: وهي المحاكم التي تعد على المستوى الأول من نظام المحاكم، وتوجد في كل مدينة ليبية. (زردومي، ٢٠١٣: صص ٩٨-٩٩)

٢-٢. المؤسسات الأساسية في مرحلة ١٩٧٧-٢٠١١

عرفت ليبيا في بداية عام ١٩٧٧، تغييرات سياسية جذرية، عندما تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية، والبيروقراطية التقليدية. وحلت محلها، هيكلية مختلفة تماماً،

تحت اسم "سلطة الشعب". ولقد نص إعلان سلطة الشعب على أن السلطات المباشرة، هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية. وهذا حسب تصورات وأفكار العقيد معمر القذافي، التي صاغها في الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة، ومنه، إن الجماهيرية تكون هي أساس إزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية. ونتيجة لهذا الإعلان، تم حل مجلس قيادة الثورة، وإلغاء مجلس الوزراء. وفي عام ١٩٧٩، عرفت ليبيا مؤسسات سياسية أساسية وإدارية جديدة. (زردومي، ٢٠١٣، ص ٩٩) وفي ضوء ذلك، تم تقسيم المطلب إلى فروع، لدراسة تلك المؤسسات الجديدة التي برزت في تلك المرحلة من النظام السياسي الليبي، وهي كالآتي:

٢-١. المؤتمرات الشعبية الأساسية وغير الأساسية

تعد المؤتمرات الشعبية الأساسية استحداثاً لدعم ومساندة نظام الحكم في ليبيا. ويعد حالها حال بقية المؤسسات الأساسية والإدارية في ليبيا. ومن خلالها، تم تقسيم الجماهيرية إلى (٤٠٥) مؤتمراً شعبياً، وذلك على أساس جغرافي، ولكل مؤتمر حدود إدارية. والعضوية في هذه المؤتمرات، تشمل كل مواطن ليبي. والعضوية هي عبارة عن حق وواجب لمن بلغ الثامنة عشر من عمره. ويتم مناقشة جميع الموضوعات، والقوانين، والتشريعات في البلد خلال هذه المؤتمرات. وتنبثق عن كل مؤتمر أمانة، تتكون من خمسة أعضاء، يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات عن طريق الاختيار المباشر من بين أعضاء المؤتمر. وهي بمثابة لجنة إدارية، تقوم بتنظيم جلسات المؤتمر. وتتكون من أمين للمؤتمر، وأمين مساعد، وأمين لشؤون اللجان الشعبية، وأمين للشؤون الاجتماعية، وأمين للشؤون الثقافية والتعبئة الجماهيرية. ومن بين اختصاصات المؤتمرات الشعبية الأساسية، يحق لها إصدار القوانين والتشريعات، والنظر والبت في شؤون الحرب، والسلام، والعلاقات الجماهيرية مع باقي

الدول، ووضع الخطط الاقتصادية والميزانية العامة، ووضع السياسات العامة في مختلف المجالات والقطاعات، ومسائلة واختيار الأمانات ولجانها العامة. (Metz, 2002: p189)

أما المؤتمرات الشعبية غير الأساسية، هي المؤتمرات التي تخص منطقة جغرافية محددة، ولها حدود إدارية تعرف باسم "الشعبية". وتتكون هذه المؤتمرات، من أمانة المؤتمر للشعبية، وأمناء الاتحادات والنقابات والروابط المهنية. وليس من صلاحيات المؤتمر الشعبي للشعبية، اتخاذ أي قرار، وإنما هو عبارة عن إدارة لصياغة القرارات الخاصة بالشعبية، التي لا تتعارض والسياسات العامة. (زردومي، ٢٠١٣: ص ١٠١)

٢-٢-٢. الاتحادات والنقابات والروابط المهنية

تعتبر الاتحادات والنقابات والروابط المهنية، مكان وحدات النظام السياسي الليبي ومن مكوناته الأساسية. وقد تم تنظيمها وتحديد أهدافها وأعمالها، من خلال الكتاب الأخضر، ويقتصر دورها في ليبيا على الاهتمام بشؤونها ومشاكلها المهنية. وتقوم هذه التنظيمات، المتمثلة بالروابط المهنية والاتحادات والنقابات، باختيار أمانة، تقوم بإدارة شؤونها الإدارية والتنظيمية. وأمانات هذه التنظيمات، تشكل الاتحادات والنقابات والروابط المهنية العامة لها على مستوى ليبيا. وأعضائهم أعضاء في مؤتمر الشعب العام، إذ يعبرون عن المصالح العامة، ولكن لا يحق لهم التصويت حول قضايا السياسة العامة. وينص القانون الليبي فيما يخص هذه التنظيمات على:

١. أن كل مهنة أو حرفة يحتكر تمثيلها اتحاد أو نقابة أو رابطة مهنية واحدة فقط.
٢. لا يجوز لهذه التنظيمات القيام بأية نشاطات ليس لها علاقة بشؤونها المهنية.
٣. لا يجوز لها أن تتصرف كوحدة جماعية في عمليات التفاوض والمساومة مع الجهاز الإداري أو النقابات والاتحادات والروابط الأخرى. (المغربي، ٢٠٢٣)

٢-٣. اللجان الشعبية والثورية

تعد اللجان الشعبية والثورية من المؤسسات الجديدة لنظام الحكم في ليبيا في مرحلة ليبيا الموحدة، إذ أن اللجان الشعبية، هي تنظيم منبثق عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات والروابط المهنية. وتعد هذه اللجان، الجهاز التنفيذي للقرارات في الجماهيرية الليبية. وتنقسم إلى اللجنة الشعبية العامة، واللجان الشعبية العامة، اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي. (زردومي، ٢٠١٣: ص ١٠١) ويمكن تقسيمه للآتي:

٢-٣-١. اللجنة الشعبية العامة

وهي أعلى سلطة تنفيذية في ليبيا. وأمانة اللجنة تمثل مجلس الوزراء. وأمين اللجنة يمثل رئيس الوزراء. وتتكون اللجنة الشعبية العامة، من أمناء اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية، وأمناء اللجان الشعبية للشعبيات، وأمناء اللجان الشعبية العامة. ويتم اختيار أمين اللجان الشعبية العامة والأمناء المساعدين، من طرف مؤتمر الشعب العام. ويكون أمين اللجنة الشعبية العامة والأمناء المساعدون، أعضاء في مؤتمر الشعب العام. ومن اختصاصات اللجان الشعبية العامة هي:

١. تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية.
 ٢. اقتراح مشروع الميزانية وإحالتها إلى مجلس التخطيط العام.
 ٣. اقتراح مشاريع القوانين.
 ٤. متابعة أعمال اللجان الشعبية لضمان سير عملها.
 ٥. تشجيع الاستثمار الأجنبي في ليبيا ومتابعة استثمارات ليبيا في الخارج.
- تنفيذ ما تكلف به مهام من مؤتمر الشعب العام أو الأمانة العامة للمؤتمرات الأساسية.

٢-٢-٣. اللجان الشعبية الفرعية

وهذه اللجان تتكون من:

١. اللجنة الشعبية للبلدية: هي اللجنة التي يتم اختيارها من قبل أعضاء المؤتمر الشعبي للبلدية، وتشكل هذه اللجنة من أمين عام، ومجموعة من الأمناء المسؤولين عن القطاعات النوعية المختلفة. وكل أمين يرأس لجنة شعبية نوعية في قطاعه، وتتكون اللجنة الشعبية النوعية في البلدية من أمناء القطاعات النوعية، على مستوى الفرع البلدي. (المغربي، ٢٠١٣)

٢. اللجنة الشعبية للفرع البلدي: هي اللجنة التي يتم اختيارها للفرع البلدي، من قبل المؤتمر الشعبي للفرع البلدي. وتتكون من أمين عام، ومجموعة أمناء مسؤولين عن القطاعات النوعية المختلفة.

٣. اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي (المحلة): ويتم اختيار اللجنة الشعبية للمحلة، عن طريق المؤتمر الشعبي الأساسي، الذي يتكون من جميع المواطنين البالغين، ذكراً وإناً في نطاق ذلك المؤتمر. وتتكون هذه اللجنة من أمين، وأربعة أعضاء، وتتولى الشؤون المحلية مثل حل النزاعات المحلية، وأداء الأعمال الإدارية المختلفة. (زردومي، ٢٠١٣: ص ١٠٢)

أما اللجان الثورية، هي إحدى الهياكل الجديدة التي جاء بها العقيد معمر القذافي في الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة، والتي تسعى حسب رأي العقيد، إلى إبقاء الثورة دائمة والحفاظ على مكتسباتها. وهي عبارة عن محصلة للثورة الليبية كلها. واللجان الثورية في ليبيا، هي شكل من أشكال السلطة الإدارية، التي لا تسعى للوصول إلى الحكم. وولاء هذا التنظيم هو للثورة. وقائد الثورة الذي يقوم بالتنسيق معها من خلال مكتب الاتصال باللجان الثورية، وكذلك من خلال إلقاء المحاضرات، أو ما يعرف بـ "المدرج الأخضر"، أي الحلقات التي يعقدها القذافي مع قيادات العناصر الثورية، وتتخذ شكل محاضرات أو

حوارات بينهم. وقد انتشرت اللجان الثورية منذ عام ١٩٧٨، في جميع المؤتمرات الشعبية، والكليات، والجامعات، والمعاهد، وقامت بنشر نظامها في كافة وسائل الاعلام. ومن المهام التي تقوم بها اللجان الثورية، هو تحريض الشعب على ممارسة السلطة، وترسيخ سلطة الشعب، وممارسة الرقابة الثورية، وتحريك وتفعيل المؤتمرات الشعبية، وترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات، وحماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها. وتتكون اللجان الثورية من هيكل تنظيمي، يتجسد في شكل شعب، تتمثل بشعبة الفكر والتثقيف والفقه الثوري، وشعبة العمل الخارجي، وشعبة التعليم والتربية، وشعبة الشركات والمنشآت، وشعبة النقابات والاتحادات والروابط المهنية، وشعبة المؤتمرات الشعبية، وشعبة اللجان الشعبية، وشعبة الجيش والشرطة. (إبراهيم، ١٩٨٢: ص ٦٤)

٢-٤. المؤتمر الشعبي العام

ويقصد به مؤتمر الشعب العام، الذي هو عبارة عن التقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية، واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية. ويتألف من (٧٦٠) عضواً فما فوق. ويتم انتخابهم بالاقتراع غير المباشر، لمدة ثلاث سنوات، وذلك من خلال شبكة معقدة من المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. وتقوم بإدارة اجتماعات مؤتمر الشعب العام أمانة، مكونة من أمين مؤتمر الشعب العام، والأمين المساعد لمؤتمر الشعب العام، وأمين شؤون المؤتمرات الشعبية، وأمين عام اللجان الشعبية، وأمين شؤون النقابات والاتحادات المهنية، وأمين الشؤون الخارجية. وينعقد مؤتمر الشعب العام مرة واحدة كل عام على الأقل. وينعقد في الدورات الطارئة والاستثنائية بطلب من أمانته، أو ثلثي أعضائه. وتتمثل اختصاصات مؤتمر الشعب العام وأمانته بالآتي:

١. متابعة تنفيذ القوانين التي تصدرها المؤتمرات الشعبية الأساسية.

٢. متابعة أعمال اللجان الشعبية.

٣. دعوة الاتحادات والروابط المهنية واللجان الشعبية للانعقاد.
٤. إصدار القرارات المتعلقة باستحداث مؤتمرات شعبية أساسية.
٥. مراجعة وتفسير القوانين واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات.
٦. سحب وإسقاط الجنسية الليبية ومنح اللجوء السياسي. (إبراهيم، ١٩٨٢: ص ٣٤)

٢-٢-٥. المؤسسات القضائية والعسكرية والإعلامية

٢-٢-٥-١. المؤسسة القضائية: عرف نظام المحاكم في ليبيا بعد التحول إلى النظام الجماهيري، وانقسامه إلى أربعة مستويات، هي:

١. المحاكم الجزائية: تعد المحاكم الجزائية المستوى الأول في نظام الحكم، وتوجد في كل قرية ومدينة، ويرأسها أحد القضاة، وتنظر أساساً في الجناح ذات العقوبات التي تقل عن مائة دينار.

٢. المحاكم الابتدائية: وهي المحاكم ذات اختصاص بالقضايا ذات العقوبات المتوسطة، والتي تزيد عن مائة دينار. كما أنها محكمة استئناف بالنسبة للقضايا التي تعرض على المحاكم الجزائية.

٣. محاكم الاستئناف: وهي المحاكم التي تنظر في القضايا المحالة إليها من المحاكم الابتدائية. وهي أساساً محاكم مراجعة لقضايا الجنايات والجرائم الكبيرة. ويتولى القضاء بها خمسة قضاة. ولا يسمح لقضاة المحاكم الابتدائية بالجلوس في محكمة الاستئناف.

٤. المحكمة العليا: برزت هذه المحكمة في عام ١٩٨٢، عندما صاغ مؤتمر الشعب العام القانون رقم (٦)، الذي أعاد تنظيم المحكمة العليا. وقد نص هذا القانون على أن "المحكمة العليا، تتكون من رئيس عدد غير محدود من القضاة، يتم تعيينهم جميعاً من قبل مؤتمر الشعب العام". ويتم تقسيم المحكمة العليا إلى خمسة دوائر. وتتولى اللجنة الشعبية العامة للعدل - أي وزارة العدل -، عملية الإشراف الإداري على النظام القضائي. كما أنها تتولى التوصية بتعيين مختلف القضاة، ومنح التراخيص للمحامين. ولقد ألغي منصب النائب

العام، والمحامي العام في عام ١٩٨٨، ولكن تمت إعادتهما في عام ١٩٩٢. والنائب العام مسؤول عن شبكة واسعة من مكاتب التحقيق والنيابة، يتولى رئاستها وكلاء للنيابة، يعرضون القضايا أمام جميع المحاكم بمستوياتها المختلفة. ويعدون مسؤولين عن التطبيق العادل للقانون من قبل الشرطة، والمسؤولين عن السجن. (المغربي، ٢٠٢٣)

٥. **المحاكم الثورية:** وهي من المحاكم السياسية الخاصة، التي أنشأت بموجب بيان الملتقى الثالث للجان الثورية عام ١٩٨٠. وتتكون هذه المحاكم من أعضاء اللجان الثورية. ولا يوجد بها حق الاستعانة بدفاع قانوني، أو الاستئناف أمام محاكم أعلى. ولهذه المحاكم حق وسلطة تناول العديد من القضايا السياسية والاقتصادية. ففي عام ١٩٨٠ اتهمت اللجان الثورية، مجموعة من ضباط القوات المسلحة، والتجار، والموظفين العموميين بالفساد والرشوة. وتمت محاكمتهم عن طريق المحاكم الثورية. ولقد تم عرض هذه المحاكمات في شاشات التلفزيون الليبي خلال تلك المدة. (حبيب، ١٩٨١: ص ٢٠٥)

٦. **محكمة الشعب:** وهي المحكمة التي صاغ لها مؤتمر الشعب العام، قانوناً جديداً في عام ١٩٨٨، وأنشأت بموجبه، بهدف دمج كل المحاكم الخاصة - أي الثورية - في محكمة واحدة. وتتكون من دائرتين، هما دائرة ابتدائية ودائرة استئناف. ولمحكمة الشعب رئيس وعدد غير محدد من المستشارين، يعينهم جميعاً مؤتمر الشعب العام. كذلك أعطى القانون للمتهمين، حق الدفاع القانوني، ومختلف الضمانات القانونية الأخرى. (زردومي، ٢٠١٣: ص ١٠٥)

٢-٥-٢. المؤسسة العسكرية: تنقسم المؤسسة العسكرية في ليبيا إلى قسمين:

١. **الجيش:** يبلغ عدد القوات العاملة في الجيش الليبي، حسب إحصائيات عام ٢٠١٠، ما يقارب (٧٦) ألف مجند، و(٤٠) ألف احتياطي، يمثلون أفراد الميليشيات الشعبية، وذلك كالآتي:

أ- **القوات البرية:** تتكون من (٥٠) ألف مجند، منهم (٢٥) ألف مجند تجنيداً إلزامياً. وتتوزع القوات البرية في جميع أنحاء ليبيا، وخاصة على المناطق الحدودية. وتشكل القوات

البرية من (١٠) كتائب دبابات، و(١٠) كتائب مشاة ميكانيكية، و(١٨) كتيبة مشاة، و(٦) كتائب مظليين، و(٢٢) كتيبة مدفعية، وأربعة ألوية صواريخ، و(٧) كتائب دفاع جوي.

ب- القوات البحرية: تتكون من حوالي (٨) آلاف مجند، بما فيهم حرس السواحل. وتحتوي القوة البحرية الليبية على غواصتين وفرقاطتين وطرادات.

ج- القوات الجوية: تتكون من حوالي (١٨) ألف مجند. ويبلغ عدد الطائرات المقاتلة ما يقارب (٣٩٤) طائرة، منها تسعة أسراب من الطائرات المقاتلة، وسبعة أسراب من طائرات الهجوم الأرضي، وسربان من طائرات الاستطلاع، فضلاً عن عدد من الطائرات العمودية. (زردومي، ٢٠١٣: ص ١٠٦)

٢. الكتائب الأمنية: أو كما تعرف بكتائب القذافي، فهي لاصلة لها بالجيش الليبي النظامي، لكنها تفوقها تجهيزاً وتدريباً. ولا يوجد لهذه الكتائب قيادة موحدة، بل يطلق عليها تسميات مرتبطة غالباً بأسماء أبناء القذافي، كخميس والمعتصم والجراح. ويفوق عدد قوات الكتائب سبعة أو أربعون ألف جندي. وأهم تلك الكتائب: كتائب الخميس والمعتصم، وكتيبة الفضيل بو عمر، وكتيبة الجراح، وكتيبة محمد المقريرف. (نيشان، ٢٠٢٣)

٢-٢-٥-٣. المؤسسة الإعلامية

يعد نظام الإعلام الليبي الأكثر تقييداً في العالم، إذ أدار القذافي وسائل الإعلام بقبضة من حديد، منذ وصوله إلى السلطة. فالقذافي يرى أن وسائل الإعلام تمثل أداة للتعبئة الثورية والتنمية الوطنية. وكان القذافي غير راضٍ عن التحول الذي كانت وسائل الإعلام تحدثه في المجتمع الليبي، مما دفعه لإعادة هيكلة القطاع بشكل متكرر. ففي البداية، أوقف القذافي جميع الصحف الموجودة في ليبيا، وربط في وقت لاحق، جميع وسائل الإعلام باللجان الشعبية. وقد أشار في الكتاب الأخضر، في الفصل حول الصحافة، بأنها وسيلة تعبير المجتمع، وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي، ومنطقياً وديمقراطياً، لا

يمكن أن تكون ملكاً لأي منهما. ومنه كان من المسموح للصحف تمثيل بعض الكيانات فقط، كالاتحادات المهنية أو مؤتمر الشعب. (زردومي، ٢٠١٣: ص ١٠٧)

٢-٣. المؤسسات الإدارية في النظام القانوني في ليبيا

تعتمد الدول الحديثة على المؤسسات الإدارية بشكل كبير، باعتبارها الأداة الرئيسية لتنفيذ القرارات السياسية. فنجاعة كيان الدولة، يتجسد في تنفيذ الإدارة العامة لهذه القرارات بسرعة، وعلى نحو غير مكلف، وبأفضل طريقة ممكنة، فإن تطور المؤسسات الإدارية في ليبيا، عملية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخصائص السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وهذا ما ساهم في بروز تغييرات في النظام السياسي لليبيا، بدايةً من الملكية بعد عام ١٩٥١، والاستقلال، ومروراً بنظام حكم القذافي، الذي استمر من عام ١٩٦٩، وحتى سقوطه في عام ٢٠١١، وبعد ذلك، الحكومة الانتقالية التي أمسكت بزمام الأمور من بعده. لذا، توجب أفراد مطلباً لدراسة المؤسسات الإدارية في النظام القانوني لليبيا، والذي قُسم إلى أربع فروع:

٢-٣-١. الحكومة المركزية في ليبيا

كانت الحكومة المركزية في ليبيا، تتمثل في الكتاب الأخضر الذي نشره في عام ١٩٧٥، والذي عبر من خلاله عن فلسفته الجديدة والنظرية العالمية الثالثة التي تبناها. وهذا كان بمثابة المرحلة الثانية للمؤسسات الأساسية والإدارية، ولما نص الكتاب الأخضر على أن يسير مواطنو ليبيا شؤون حياتهم السياسية والاقتصادية بصورة مباشرة، من خلال شكل من أشكال الديمقراطية المباشرة. ولم يكن القذافي يؤمن بمفاهيم الدستور، والبرلمان، والانتخابات، والديمقراطية، زاعماً أنها قائمة على الدعاية والغوائية. وكان يعد الأحزاب السياسية، شكلاً من الأشكال الحديثة للدكتاتورية. وأشار إلى أن هذه النظرية الجديدة، تقوم على سلطة الشعب، وفق حكومة واحدة مركزية، دون الحاجة إلى حكومة تمثيلية ونواب.

فكان من المقرر، أن يتم تنظيم الشعب الليبي من خلال المؤتمر الشعبي، الذي تنبثق منه العديد من اللجان الشعبية. وكانت اللجان، مسؤولة عن إدارة البلديات، والمستشفيات، والمدارس، والمشاريع التجارية تحت إشراف المؤتمرات الشعبية. وكان بإمكانها أيضاً، تقديم مقترحات واقتراحات إلى مؤتمر الشعب العام، الذي يجمع ممثلين عن المؤتمرات المحلية. (Geha, 2016: p136-137)

ومع سقوط نظام حكم القذافي أواخر عام ٢٠١١، واجهت السلطة الانتقالية تحدياً كبيراً، تمثل في إدارة البلد، طالما افتقر لآليات فعالة للمؤسسات الإدارية. فلم يخلف نظام حكم القذافي، سوى إدارة عامة هشة، ينخرها الفساد، إذ كانت تحكم البلاد حكماً مركزياً غير ديمقراطي، وإنما الحكم المركزي، تجتمع فيه السلطات بيد الرئيس، ومن يثق بهم عن طريق المؤتمرات والشعبيات. (أطيش والفيتوري، ٢٠٢١: ص ٢٣) ومع سقوط نظام القذافي، دخلت ليبيا فترة انتقالية، وأجرت أول انتخابات منذ أكثر من خمسة عقود. لكن يبقى أمام البلد مهمة شاقة، تتمثل في صياغة دستور للدولة، وتحديد نظامها السياسي، وهو الأمر الذي قد يستغرق زمناً طويلاً، بسبب الانقسام السياسي والعسكري القائم في ليبيا. (Winer, 2019: p12) فقد كانت ثمة تحديات معيقة لعملية الانتقال، وتحول الأمر إلى حرب أهلية دامية، وأدى إلى انعدام الأمن، واتساع رقعة الصراع إلى التأثير بصورة حادة على الموارد المالية في ليبيا. فأصبحت المؤسسات الإدارية والقطاع العام كأنهما معدومان، وتبخرت آمال إحداث قطاع خاص نشط. فشهدت مرحلة ما بعد حكم القذافي، احتدام الجدل حول العلاقة بين الحكم المركزي والجهوي، وبرزت قضية اعتماد النظام الفيدرالي مباشرة، بعد تشكيل أول سلطة انتقالية، وهي المجلس الوطني الانتقالي. (Savani, 2018: p45-46)

على الرغم من تعود الليبيون في الحكم المركزي على نموذجين من الحكم، هما إما الملكي أو جماهيري، لكن بعد النجاح في الإطاحة بنظام القذافي، اختلف الليبيون بشأن طبيعة النظام الجديد الذي سيحل محله. فقد تمت الدعوة لإقامة نظام فيدرالي يضمه

الدستور، إذ أن المادة (١٨) من الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، نص على أن يتألف المجلس الوطني الانتقالي من ممثلين عن المجالس المحلية، يتم انتخابهم وتعيينهم من طرف هذا المجلس. ونصت المادة (٣٥) من الدستور نفسه إلى أن أي إشارة إلى المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، تعتبر بمثابة إشارة إلى المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، أو المؤتمر الوطني العام. وكل إشارة إلى اللجنة الشعبية العامة أو اللجان الشعبية، تعتبر بمثابة إشارة إلى المكتب التنفيذي، أو أعضاء المكتب التنفيذي، أو الحكومة المؤقتة أو أعضائها، كل في نطاق اختصاصه. وكل إشارة إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، تعتبر إشارة إلى ليبيا. (Savani, 2018: p52-54)

٢-٣-٢. الحكومة المحلية في ليبيا

استندت الحكومة المحلية، طيلة حكم القذافي، إلى الإدارة الشعبية والحكومة الجماهيرية. وكان النظام غير الرسمي، الذي تمثل بالحكومة المحلية، سائداً للحكومة المركزية، التي تجمع سلطاتها حكومة القذافي، مما أدى إلى قدرة أقل على العمل من أجل تنفيذ السياسات على المستوى الوطني، خاصة مع عدم فعالية المستويات المحلية. فلم تتوصل الأجهزة المحلية بالمعلومات التي تحتاجها، لتطوير وتنفيذ السياسات بشكل فعال. وكانت احتياجات المواطنين، تلبي أساساً من خلال المركز. وشكلت تدخلات القطاع غير الرسمي عاملاً داعماً، ولم تكن الحكومة المحلية قادرة على اتخاذ قرارات عملية، تؤثر بالإيجاب على حياة المواطنين، إذ استند مفهوم الإدارة الشعبية والحكومة الجماهيرية، إلى حل الأجهزة المركزية تدريجياً، ودمج الهيئات المحلية والإقليمية، ووضع نظام الحكومة الجماهيرية، تصوراً لعدد من الوحدات الإدارية، كالمحافظات والشعبيات والمجالس المحلية، إذ كان القذافي يرى أن كل محافظة ليبية، ستصبح بمثابة دولة صغيرة، تتمتع بالحكم الذاتي. وعلى المستوى المحلي، تميزت كل وحدة إدارية بأدوار

ووظائف ومسؤوليات محددة، تضمنت إدارة جميع الخدمات والحق في زيادة الإيرادات المحلية. وكانت مخصصات الميزانية، تندرج ضمن الميزانية الوطنية. وهذا ما قيد القدرة على اتخاذ إجراءات على المستوى المحلي، وعلى المستوى الإقليمي. وكانت كل شعبية، بمثابة كيان قانوني مستقل، له ميزانيته التي تقرها الهيئة التشريعية الوطنية، وتشكل كياناً إدارياً بوظائف التوظيف والميزانية. ولكل شعبية نظام حكم محلي لا مركزي، كما هو الشأن على المستوى الوطني. كما أن لكل شعبية لجنة تنفيذية شعبية، وهيئات إدارية، ووكالات تنفيذية تعنى بجميع القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وشملت جميع جوانب السياسات، باستثناء السياسات المتعلقة بمجال الشؤون الخارجية والدفاع، التي ظلت من اختصاص الحكومة المركزية. (Savani, 2018: p52-54)

والحكومة المحلية في ليبيا نوعان، وذلك وفق قانون رقم (٥٩) لعام ٢٠١٢، وهما البلديات والمحافظات. لكن على الرغم من أن القانون ينص على أنه سيتم إحداث هذه المحافظات، إلا أنه دائماً ما، يتم تأجيل الأمر بسبب الظروف الاستثنائية في البلد. وفي الوقت الراهن، ليس ثمة سوى البلديات كوحدات حكومية محلية في البلد بحكم الواقع. وبالرغم من كونها لا تعتبر إدارات محلية بحكم وضعها، إلا أن الأجهزة التنفيذية التابعة للوزارات المعنية والوكالات الحكومية، تضطلع بتنفيذ مجموعة من الخدمات العامة المحلية. فضلاً عن ذلك، وبحكم أن ليبيا مجتمع تقليدي في معظمه، فإن بعض الهياكل الاجتماعية التقليدية، توظف في الواقع بعض سلطات الحكومات المحلية، وحتى الحكومة المركزية، لاسيما في المناطق الريفية، وتساعد في توفير بعض الخدمات المحلية. (أطيش والفيتوري، ٢٠٢١: ص ٣٠)

٣-٣-٢. البلديات والأجهزة التنفيذية التابعة للوزارات المعنية والوكالات الحكومية

برزت البلديات في ليبيا كمؤسسات إدارية، بعد اعتماد قانون رقم (٥٩) لعام ٢٠١٢، إذ أسس مجلس الوزراء الليبي لعملية إحداث (٩٩٧)، بلدية بموجب الرسوم رقم (١٨٠) لعام ٢٠١٣،

و(٢٣) منها تتطابق مع عواصم الشعبيات سابقاً. وخلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، تم انتخاب نحو (٨٥) مجلساً بلدياً، تحت إشراف اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية. ولأن الانتخابات لم تجرى آنذاك، فقد ظلت المجالس المحلية الظرفية قائمة. هذه المجالس التي انشأت خلال فترة ثورة عام ٢٠١١، والتي تم اختيارها بناءً على التزكية الشعبية، أو من خلال عمليات انتخابية أخرى غير رسمية. (UNDPLibya, 2015: p-84-85)

وفي بعض البلديات الكبيرة، تنضوي تحت إدارة البلديات فروع بمستويات أقل، لتقريب الخدمات البلدية من السكان. كما أن البلديات، تنقسم إلى عدد من الدوائر أو المحلات. لكن ليس هناك هيكل حكومي محلي تمثيلي على هذا المستوى، بالرغم من أن البلديات قد اتخذت زمام المبادرة لتشجيع تشكيل لجان المحلات مع المواطنين لكل محلة مختارة، أو رئيس على رأسها، بالرغم من أن المختار لا يتمتع بالسلطة التنفيذية، وهو جزء من الإدارة البلدية، ويساعد في حل النزاعات على المستوى المحلي. ووفقاً لقانون رقم (٥٩) لعام ٢٠١٢، يتم تعيين المختار حسب الكفاءة والجدارة من قبل المحافظة في كل محافظة ليبية. ونظراً لعدم دخول نظام المحافظات ورؤسائها حيز التنفيذ آنذاك في ليبيا، كان مجلس الشورى هو المهيمن الرئيس، والذي يتكون من خبراء وشخصيات محلية، ويتمثل دورها الأساسي في تقديم المشورة للمجلس البلدي، لكن ليس بعملية التصويت، بشأن القضايا ذات الأهمية للحكم المحلي. (Chibli, 2020: p61-62)

ويفترض من البلديات في ليبيا، أن تعمل ضمن إطار المعايير المحددة في قانون الإدارة المحلية رقم (٥٩) لعام ٢٠١٢، ومرسوم مجلس الوزراء الليبي رقم (١٣٠) لعام ٢٠١٣، المتعلق بقانونها الداخلي. وهذا الإطار القانوني يخول لها مجموعة من الاختصاصات والوظائف، التي تقع بشكل علم، ضمن نطاق المجالات التالية:

١. التخطيط والإدارة الحضرية بما في ذلك تراخيص البناء.
٢. تشكيل وتنظيم مرافق محلية، تقدم خدمات اجتماعية وإدارية عامة.

٣. إصدار تراخيص الأعمال التجارية وغيرها من التراخيص المحلية.

٤. السجل المدني.

٥. حراس البلديات.

٦. التنمية الاقتصادية المحلية.

٧. مراقبة الصحة العامة والبيئة. (أطيش والفيتوري، ٢٠٢١: ص ٣١)

تتمثل في الوزارات المركزية وأجهزة الدولة التالية ممثلة من قبل جهاز أو مكتب تنفيذي في البلديات، وتشمل:

١. الاقتصاد والتخطيط والزراعة والثروة البحرية والحيوانية.

٢. المالية والكهرباء والمياه والبيئة.

٣. العمل والبيئة والصرف الصحي والصحة العمومية.

٤. الإسكان وشؤون الرياضة والشباب والشؤون الدينية.

٥. السياحة والتعليم.

٦. الصحة والصناعة.

ويتم في الغالب، التعبير عن صلاحيات الأجهزة التنفيذية من خلال المهام الإدارية والاجرائية، التي يتم الاضطلاع بها. وفي بعض الأحيان، البرامج الوطنية التي يتم إدارتها، وليس من خلال مهام استراتيجية تستمد من المهام الوظيفية، لذا فإن الأجهزة التنفيذية تنقسم إلى فئتين:

١. في البلديات الـ (٢٣) التي كانت في ما سبق تسمى بالشعبيات، وتتمتع الأجهزة

التنفيذية بنفوذ وكفاءة أكبر نسبياً، لاسيما على مستوى دوائر الشؤون المالية، حتى

يتسنى لها تنفيذ الميزانيات التشغيلية والرأسمالية المخصصة لها. كما أن لهذه

المكاتب صوت في عمليات التخطيط القطاعية المركزية.

٢. في البلديات حديثة النشأة، تتمتع الأجهزة التنفيذية بمستويات كفاءة وتأثير أقل نسبياً،

فدوائر الشؤون المالية فيها، تفتقر لموظفين أكفاء. كما أن الميزانية الاستثمارية المعهود

إليها عملية الإشراف عليها وتنفيذها، تكاد تكون منعدمة في بعض الأحيان، وتبقى صلاحيات هذه المكاتب مقتصرة على ما هو إداري في المقام الأول - أي الإشراف والإنفاذ -، وليس بوسعها المساهمة بشكل فعال، في النهوض بعملية تقديم الخدمات على المستوى المحلي، أو على الأقل ضمان استمرارية تقديم الخدمات، عندما تكون مهددة بالانهيار بسبب الصراع المستمر. (أطيش والفيتوري، ٢٠٢١: ص ٣٢)

٣. الخاتمة

ختاماً لبحثنا، المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني في ليبيا، نأتي بالنتائج والتوصيات:

٣-١. النتائج:

خرج البحث بالنتائج الآتية:

١. إن المؤسسات الأساسية والإدارية في ليبيا، تختلف عن كثير من الدول، من حيث التقسيم المؤسساتي والاختصاصات والمهام والوظائف.
٢. إن المؤسسات الأساسية والإدارية، برزت في النظام القانوني في ليبيا مع استقلال ليبيا، ووضع أول دستور لها في العهد الملكي، إلا أن تلك المؤسسات، تغيرت مع تحول ليبيا إلى جماهيرية في عهد العقيد القذافي، وظلت على ما هي عليه حتى سقوط نظامه في عام ٢٠١١، فأخذت تدخل على تلك المؤسسات بعض المفاهيم الحديثة في التنظيم والمهام والواجبات.
٣. كانت المؤسسات الأساسية والإدارية في مرحلة ما قبل عام ٢٠١١، عبارة عن أداة مرتبطة بطبيعة نظام الحكم في ليبيا، الذي كان يهيمن عليه الرئيس القذافي، بما يتماشى مع سياسته الخاصة في تقييد المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني في ليبيا.

٤. إن ما يعاب على طبيعة نظام المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني في ليبيا، أنها كانت تدار في مرحلة ما قبل عام ٢٠١١ بطرق شبه فوضوية، تتماشى مع توجهات نظام الحكم في ليبيا، ولا ترتقي بالمستوى الحديث والتنمية المتطورة، وأن من إيجابياتها، كانت تحتوي على جزئيات كثيرة، تنظم فيها الأطراف المترامية لليبيا، وطبيعتها القبلية التقليدية.

٣-٢. التوصيات:

يوصي البحث بالآتي:

إن موضوع المؤسسات الأساسية والإدارية في ليبيا، موضوع متشعب يحتاج إلى دراسة مستفيضة، للوقوف على جزئيات تلك المؤسسات وطبيعتها من خلال جمع المعلومات والاستبيان، والتقصي لما لطبيعة الحكم في ليبيا ونظامها السياسي من ارتباط، وتأثير كبير بتلك المؤسسات.

من الأفضل اتباع نظام المؤسسات الأساسية والإدارية بشكل هرمي في الأنظمة العربية، وعدم اعتمادها بشكل أساسي على نظام الحكم السياسي، وارتباطها بشخصية الحاكم أو الرئيس، وإنما تتطلب الطرق الحديثة لعمل المؤسسات الأساسية والإدارية بشكل ينص عليه الدستور والقانون، بما يتماشى مع متطلبات الدولة والمجتمع.

المصادر

أولاً: الكتب العربية:

إبراهيم، أحمد. (١٩٨٢). التنظيم الثوري للجان الثورية إدارة الثورة الشعبية. طرابلس: المنشأة العامة للنشر التوزيع والاعلان.

المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني في ليبيا / ٢٠١

أطيش، أطيش والفيثوري، أنور. (٢٠٢١). إصلاح الإدارة العامة في ليبيا. ليبيا: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

بلال، عبد الله. (١٩٧٠). وجاء العقيد. طرابلس: دار مكتبة الفكر.

حبيب، هنري. (١٩٨١). ليبيا بين الماضي والحاضر. طرابلس: منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان.

حمدان، جمال. (١٩٩٦). الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافية السياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي.

شعيب، علي. (١٩٩٢). أسرار القواعد البريطانية في ليبيا. طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.

عميش، إبراهيم فتحي. (٢٠٠٨). التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا. القاهرة: برنيق للطباعة والترجمة والنشر.

القذافي، معمر. (١٩٧٨). الكتاب الأخضر. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع.

المبروك، محمد. (١٩٩٠). جغرافيا ليبيا البشرية. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

منيسي، أحمد وآخرون. (٢٠٠٤). التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

ثانياً: الكتب الأجنبية:

Adem Esen and Maan Chibli. (2020). Local Government Systems in the Middle East and Western Asia. Istanbul: UCLG-MEWA.

Dirk Vandewalle. Libya. (1998). Gmell University. London.

Garmen Geha. (2016). Civil Society and political Reform in Lebanon and Libya Transition and Constraint. Routledge.

Helen chaopin metz. (2002). Libya Martin press. New york.

Jonathan winer. (2019). Origins of the Liban Conflict and Options for Its Resolution. Middle East Institute, Policy Paper.

Mustafa Ahmed Ben-Hlim. (1992). Forgotten page from Libyas Political History. Mriamabook, Great Britain.

UNDPLibya. (2015). Rapid Diagnostic on the Situation of Local Governanace and Local Development in Libya. November.

Youssef Mohammad savani. (2018). "Public Administration in Libya: Continuity and Change". International Journal of Public Administration, Vol 41, No 10.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

زردومي، علاء الدين. (٢٠١٣). «التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي». جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

ربيع، عبد الحفيظ عوض. «عدد سكان ليبيا». مقال منشور في الانترنت. على موقع تميمي. متاح على الرابط التالي (تاريخ الزيارة: ١٢ نيسان ٢٠٢٣):

<http://tamimi.own0.com/t52472-topic>

العياط، محمد. «القبائل الليبية». مقال منشور في الانترنت. على موقع بوازييا، متاح على الرابط التالي (تاريخ الزيارة: ١٠ نيسان ٢٠٢٣):

<http://boaziza.yoo7.com/f10-montada>

المغبري، محمد زهير. «هيكلية النظام السياسي في ليبيا». مقال منشور في الانترنت. متاح على الرابط التالي (تاريخ الزيارة: ٨ نيسان ٢٠٢٣):

<http://www.libyaforum.org/archive/index.php>

نيشان، أيمن. «كتائب الامن واللجان الثورية في ليبيا». مقال منشور في الانترنت، متاح على الرابط التالي (تاريخ الزيارة: ١٠ نيسان ٢٠٢٣):

<http://www.yemennation.net/news5937.html>

References

- Amish, Ibrahim Fathi. 2008. Political history and the future of civil society in Libya. Cairo: Barniq lil-Taba'a wal-Tarjima wal-Nashr.
- Atbash, Atbash and Anwar Fayturi. 2021. Reforming public administration in Libya. Libya: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.
- Ayat, Muhammad. "Libyan tribes." Boaziza Website. Retried on April 10, 2023 from: <http://boaziza.yoo7.com/fl10-montada>
- Balal, Abdullah. 1970. The colonel came. Tripoli: Dar Maktaba al-Fikr.
- Ben-Halim, Mustafa A. 1992. Forgotten Pages from Libya's Political History: The Memoirs of Mustafa Ahmad Ben-Halim. London: Alhani International Books.
- Chapin Metz, Helen (ed.). 2002. Libya: a country study. Washington, D.C.: Federal Research Division, Library of Congress.
- Esen, Adem and Maan Chibli. 2020. Local Government Systems in the Middle East and Western Asia. Istanbul: UCLG-MEWA.
- Gaddafi, Muammar. 1978. The Green Book. Tripoli: al-Dar al-Jamahiriyya lil-Nashr wal-I'lan wal-Tawzi'.
- Geha, Carmen. 2016. Civil society and political reform in Lebanon and Libya: transition and constraint. London: Routledge.
- Habib, Henry. 1981. Libya between past and present. Tripoli: Manshurat al-Munsha'at al-Sha'biya lil-Nashr wal-Tawzi' wal-I'lan.
- Hamdan, Jamal. 1996. The socialist people's libyan arab mass: a study in political geography. Cairo: Maktaba Madbouli.
- Ibrahim, Ahmad. 1982. Revolutionary organization of revolutionary committees, administration of the popular revolution. Tripoli: al-Munsha'a al-Amma lil-Nashr, al-Tawzi', wal-I'lan.
- Mabrouk, Muhammad. 1990. Human Geography of Libya. Benghazi: Garyounis University Press.
- Maghiribi, Muhammad Zuhair. "The structure of the political system in Libya." Retrieved on April 8, 2023 from: <http://www.libyaforum.org/archive/index.php>

- Menesy, Ahmed (ed.). 2004. Democratic transformation in the Arab Maghreb countries. Cairo: Center for Political and Strategic Studies.
- Nishan, Ayman. "Security brigades and revolutionary committees in Libya." Retrieved on April 10, 2023 from: <http://www.yemennation.net/news5937.html>
- Rabi, Abdul Hafiz Awd. "Population of Libya." Tamimi Website. Retrieved on April 12, 2023 from: <https://tamimi.own0.com/t52472-topic>
- Sawani, Youssef Mohammad. 2018. "Public administration in Libya: Continuity and change." International Journal of Public Administration 41, no. 10: 807-819.
- Shuaib, Ali. 1992. Secrets of the British bases in Libya. Tripoli: al-Munsha'a al-Amma lil-Nashr, al-Tawzi', wal-I'lan.
- UNDP Libya. 2015. Rapid Diagnostic on the Situation of Local Governance and Local Development in Libya.
- Vandewalle, Dirk. 1998. Libya since Independence: Oil and State-building. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Winer, Jonathan M. 2019. "Origins of the Libyan Conflict and Options for its Resolution." Middle East Institute, Policy Paper.
- Zardoumi, Ala'uddin. 2013. "Foreign intervention and its role in overthrowing the Gaddafi regime." MA diss., University Mohamed Khider Biskra.